منهج أبي السعود في تفسيره من خلال ما كتب عنه

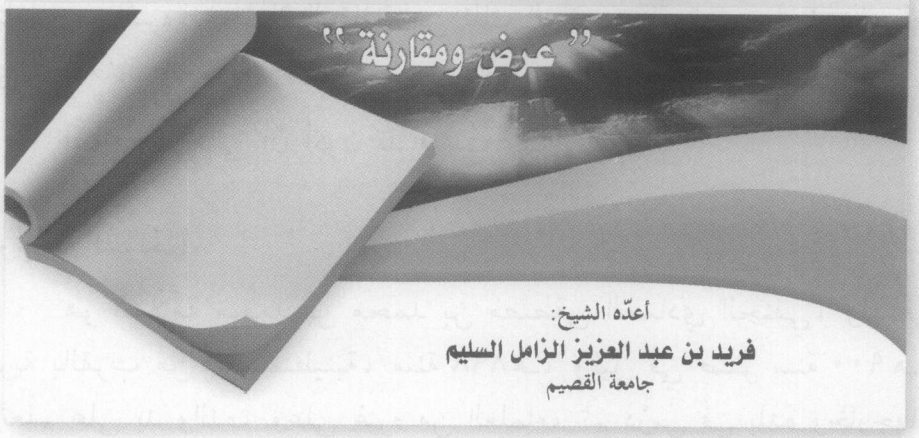

أعدّه الشيخ:
فريد بن عبد العزيز الزامل السليم
جامعة القصيم

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

تقديم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ***أما بعد:***

فإن لتفسير أبي السعود شهرة واسعة، وصيتاً ذائعاً، وهو مرجع ذو أهمية ظاهرة، اعتمد عليه كثير ممن جاء بعده[1]، وقد تناوله الباحثون في التفسير ومناهجه بالدراسة والنقد، على اختلاف مناهجهم، وتباين طرائقهم، وتنوُّع أهدافهم، فكانت دراساتهم متأثرة بما أحاط بالكُتَّاب من الظروف الخارجية، والأحوال الخاصة، كالفترة الزمنية، والثقافة، والملكة، والمقدرة، وطبيعة الدراسة، وسعة الهدف.

---

(١) من أكثر من استفاد منه الآلوسي، فقد تردد ذكره في روح المعاني أكثر من سبعين مرة، كما استفاد منه الشوكاني، وذكره في خمسة مواضع، وكذا الشنقيطي ذكره في ستة مواضع.

ونظراً لتلك الاختلافات، وما أثَّرت به على النتائج، فقد رغبت في عرض بعض من تلك الدراسات، سواء الخاصة بالكتاب نفسه، أو التي تناولته مع غيره، محاولاً المقارنة بين تلك النتائج، والتعقيب عليها بما يظهر لي من خلال المقارنة.

أسأل الله تعالى أن أكون قد قدمتُ مفيداً.

ترجمة المؤلف:

هو العلاّمة محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي، ولد في قرية بالقرب من القسطنطينية، سنة ٨٩٨هـ، وقيل في صفر سنة ٩٠٠هـ، وتعلَّم على يد والده، وعلى غيره من العلماء، ثم درَّس في بلده وخارجها، ثم وُلي قضاء (بروسة)، ثم قضاء القسطنطينية، ثم عين قاضياً للعسكر، ثم مفتياً بالقسطنطينية، وذلك عام ٩٥٢هـ، واستمر على ذلك حتى وفاته.

وكان حاضر الذهن، سريع البديهة، ذا مهابة عظيمة، وواسع التقدير من العامة والخاصة.

كان فقيهاً أصولياً مفسراً شاعراً، عالماً باللغات العربية والتركية والفارسية، ومن تصانيفه: تحفة الطلاب في المناظرة، ورسالة في المسح على الخفين، وحاشية على الكشاف، اسمها: معاقد النظر، وأمّا أشهر تصانيفه، فهو تفسيره: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. فقد بلغ شهرة عظيمة، ومنزلة عُليا.

وكانت وفاته رَحِمَهُ اللَّهُ في الخامس من جمادى الأولى سنة ٩٩٢هـ. في القسطنطينية[1].

---

(١) ينظر في ترجمته: العقد المنظوم: ٤٣٩، والكواكب السائرة (٣/ ٣٥)؛ وكشف الظنون (٦/ ٢٠٠)؛ وشذرات الذهب (٨/ ٣٩٨)؛ والبدر الطالع (١/ ٢٦١)؛ والفوائد البهية: ٨١؛ وطبقات المفسرين للأدنهوي: ٣٩٨؛ ومعجم المؤلفين (١١/ ٣٠١)؛ والأعلام (٧/ ٥٩).

مصادره:

نص أبو السعود على أنه استفاد من «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، فقال عن التفاسير: (يتضمن كل منها فوائد شريفة، تقرُّ بها عيون الأعيان، وعوائد لطيفة، تتشنف بها آذان الأذهان، لا سيما «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، المتفردان بالشأن الجليل، والنعت الجميل، فإن كلاً منهما قد أحرز قصب السبق أي إحراز، كأنه مرآة لاجتلاء وجه الإعجاز، صحائفهما مرايا المزايا الحسان، وسطورهما عقود الجمان، وقلائد العقبان، ولقد كان في سوابق الأيام، وسوالف الدهور والأعوام، أوان اشتغالي بمطالعتهما وممارستهما، وزمان انتصابي لمفاوضتهما ومدارستهما، يدور في خلدي على استمرار آناء الليل وأطراف النهار، أن أنظم درر فوائدهما في سمط دقيق، وأرتب غرر فرائدهما على ترتيب أنيق، وأضيف إليهما ما ألفيته في تضاعيف الكتب الفاخرة من جواهر الحقائق، وصادفته في أصداف العيالم الزاخرة من زواهر الدقائق، وأسلك خلالها بطريق الترصيع، على نسق أنيق وأسلوب بديع، حسبما يقتضية جلالة شأن التنزيل، ويستدعيه جزالة نظمه الجليل)[1].

ويرى د. إبراهيم رفيده أنه إلى البيضاوي أقرب، منهجاً وأسلوباً[2].

وقدم محمد المغراوي الفخر الرازي في مصادره، فقال: (أخذ تفسيره من الرازي ومن غيره، مثل الزمخشري..)[3]، وإنما قدمه لأن أبا السعود أكثر متابعة للرازي في تأويل الصفات من الزمخشري؛ لأن الزمخشري كان على مذهب المعتزلة، وقد تجنب أبو السعود اعتزالات الزمخشري، كما سأتعرض له في مبحث العقيدة إن شاء الله تعالى.

ونص صاحب «الكواكب السائرة» على أنه «جمع فيه ما في تفسير

(١) إرشاد العقل السليم (١/ ٤).
(٢) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٨٧).
(٣) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات (٢/ ٢٠٩).

البيضاوي، وزاد زيادات حسنة من تفسير القرطبي، والثعلبي، والواحدي، والبغوي، وغيرها»[١].

منهجه في العقيدة:

كان من أهم مصادر أبي السعود في تفسيره تفسير «الكشاف»، فقد اعتمد عليه اعتماداً ظاهراً، ونص على ذلك في مقدمة كتابه، وتفسير الكشاف جارٍ على منهج المعتزلة في مسائل العقيدة، من تأويل نصوص الصفات، وخلق أفعال العباد، وغير ذلك، وقد نص الدكتور محمد الذهبي على أن أبا السعود «لم يغتر بما جاء في «الكشاف» من الاعتزالات، ولهذا لم يذكرها إلا على وجه التحذير منها، مع جريانه على مذهب أهل السنة في تفسيره»[٢]، وإلى اتباعه مذهب أهل السنة ذهب أيضاً الدكتور صبحي الصالح[٣].

فعدم اغتراره بالاعتزالات، أمر غير معارَض، وأمّا نسبته لمذهب أهل السنة، فمخالف فيه، قال محمد بن عبدالرحمن المغراوي: «وأمَّا عقيدته في الصفات، فهو على طريقة المؤوِّلة... تبع الرازي في تصرفه مع الصفات، بل ينقل ترجيحات الرازي ويقرُّها، ولا أظن أنه شم رائحة مذهب السلف..»[٤]. ثم نقل كلامه عن بعض الصفات[٥].

ونجد أيضاً صالح آل الشيخ ينسب تفسيره إلى الأشاعرة[٦].

وأشعريته ظاهرة في تأويله بعض الصفات، فقال في ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾: «وأمَّا عقيدته في الصفات، فهو على طريقة المؤوِّلة... تبع

(١) الكواكب السائرة (٣/ ٣٥).
(٢) التفسير والمفسرون (١/ ٢٤٨).
(٣) مباحث في علوم القرآن: ٢٩٣.
(٤) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات (٢/ ٢٠٩).
(٥) المصدر السابق (٢/ ٢٠٩ ـ ٢٢٠).
(٦) محاضرة بعنوان مناهج المفسرين: ١٥.

الرازي في تصرُّفه مع الصفات، بل ينقل ترجيحات الرازي ويقرُّها، ولا أظن أنه شم رائحة مذهب السلف..»[1].

وظهرت أشعريته أيضاً في الكلام عن القضاء والقدر، إذ جعل أفعال العباد منسوبة لهم من حيث الكسب، قال: «وإسناد الإضلال أي خلق الضلال إليه سبحانه مبني على أن جميع الأشياء مخلوقة له تعالى، وإن كانت أفعال العباد من حيث الكسب مستندة إليهم»[2].

إلا أنه لم يسلك مسلك الأشاعرة في تعريف الإيمان، وصرح بتصحيح مذهب أبي حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ، فقال عن الإيمان: (وهو في الشرع لا يتحقق بدون التصديق بما علم ضرورة أنه من دين نبينا عليه الصلاة والسلام، كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء، ونظائرها، وهل هو كافٍ في ذلك أو لا بد من انضمام الإقرار إليه للمتمكن منه، والأول رأي الشيخ الأشعري، ومن شايعه، فإن الإقرار عنده مُنشأ لإجراء الأحكام، والثاني مذهب أبي حنيفة ومن تابعه، وهو الحق، فإنه جعلهما جزأين له، خلا أن الإقرار ركن محتمل للسقوط بالعذر، كما عند الإكراه، وهو مجموع ثلاثة أمور: اعتقاد الحق، والإقرار به، والعمل بموجبه، عند جمهور المحدثين، والمعتزلة والخوارج، فمن أخلَّ بالاعتقاد وحده فهو منافق، ومن أخلَّ بالإقرار فهو كافر، ومن أخلَّ بالعمل فهو فاسق اتفاقاً، وكافر عند الخوارج، وخارج عن الإيمان غير داخل في الكفر عند المعتزلة)[3].

منهجه في النحو والقراءات:

جعل الدكتور الشحات محمد عبدالرحمن من سمات منهج أبي السعود، اهتمامه بالمسائل النحوية، إذ يعرض لبيان مواقع الكلمات

(١) إرشاد العقل السليم (١/ ١١).
(٢) المصدر السابق (١/ ٧٥).
(٣) المصدر السابق (١/ ٣٠).

والجمل، ويذكر الأوجه المحتملة، وقد يرجح بعضها معلِّلاً لذلك[1].

وقيَّد الدكتور إبراهيم رفيده ذكره للمسائل النحوية، بالاضطرار الذي يلجئه إلى توضيح المعنى من خلال الإعراب، أو تقوده إلى ذكر تلك المسائل المناسبة... ولكنه في هذا يعتمد على مصدريه الأصليين: «الكشاف» و«أنوار التنزيل»، وهو إلى الثاني منهما أقرب، ومن أمارات نقله وتأثره به (أنَّا نجد فيه بعض التوجيهات النحوية الضعيفة، التي رضيها البيضاوي ولم يذكرها الزمخشري..)[2].

وقربه من البيضاوي، إنما هو في مجال دراسة الدكتور رفيده، وهو النحو والقراءات، وإلا فمن اعتبارات أخرى، ليس كذلك، كالاهتمام بوجوه الإعجاز، فإنه إلى الزمخشري أقرب.

ومع اعتماده على هذين المصدرين، إلا أن له رؤى خاصة، واختيارات خارجة عن فلكهما[3]، فمن ذلك توجيهه قراءة نصب (فئة)[4] في قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣]، إذ جعله (على المدح، أو الذم، أو على الحالية من ضمير (التقتا)، كأنه قيل: التقتا مؤمنة وكافرة، فيكون (فئة) و(أخرى) توطئة لما هو الحال حقيقة، إذ المقصود بالذكر وصفهما، كما في قولك: جاء زيد رجلاً صالحاً)[5].

ومن ذلك أيضاً بحثه في لفظ (الأعراب)[6] عند تفسير قوله تعالى:

---

(١) من أعلام التفسير البياني: أبو السعود العمادي. حياته، منهجه في التفسير. د. الشحات محمد عبد الرحمن. مجلة الأزهر. ج٢ السنة ٥٧. صفر ١٤٠٥هـ. ص: ١٨٨.

(٢) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٨٧).

(٣) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٨٩)، والتفسير والمفسرون (١/ ٢٥٠).

(٤) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٨٩).

(٥) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٢).

(٦) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٩٠).

﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا﴾ [التوبة: ٩٧]، فإنه قال: ((الأعراب) هي صيغة جمع ليست بجمع للعرب، قال سيبويه: لئلا يلزم كون الجمع أخص من الواحد، فإن العرب هو هذا الجيل الخاص، سواء سكن البوادي أم القرى، وأما (الأعراب) فلا يطلق إلا على من يسكن البوادي، ولهذا نسب إلى (الأعراب) على لفظه، فقيل: أعرابي، وقال أهل اللغة: رجل عربيّ، وجمعه: العرب، كما يقال: مجوسي ويهودي... ورجل أعرابيّ، ويجمع على الأعراب والأعاريب، أي أصحاب البدو)[1].

ويؤكد الأستاذ العربي شاوش، تضلع أبي السعود النحوي، ويسوق لذلك عدداً من الأمثلة[2]، التي ينسب فيها بعض الآراء للبصريين، ويردّها، ويبين أنها ليست بصحيحة، معلّلاً وموجهاً[3]، أو التي يردها؛ لأنه ينتج عنها فهم يرى فيه تعسّفاً واضحاً[4]، وهذا المثال هو ما نقله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَقْتُلُوا۟ ٱلصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ۗ وَمَن قَتَلَهُۥ مِنكُم مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ ٱلنَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّٰرَةٌ طَعَامُ مَسَٰكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا لِّيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِۦ﴾ [المائدة: ٩٥]، إذ قال: (وقد قيل: إن قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ﴾ عطف على ﴿جَزَآءٌ﴾ فلا يبقى حينئذ في النظم الكريم ما يقدر به الطعام والصيام، والالتجاء إلى القياس على الهدي تعسف لا يخفى، هذا على قراءة ﴿جَزَآءٌ﴾ بالرفع، وعلى سائر القراءات، فقوله تعالى ﴿أَوْ كَفَّٰرَةٌ﴾ خبر مبتدأ محذوف، والجملة معطوفة على جملة: (هو من النعم) وقرىء: ﴿أو كفارةُ طعام مساكين﴾ بالإضافة، لتبيين نوع الكفارة، وقرىء: ﴿طعام مسكين﴾ على أن التبيين يحصل بالواحد

(١) إرشاد العقل السليم (٤/ ٩٥).

(٢) تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية. العربي شاوش. مجلة دار الحديث الحسنية. عدد: ١٥، ١٤١٨، ١٤١٩هـ. ص: ٢٢٥.

(٣) إرشاد العقل السليم (٣/ ١٠٢). في تفسير قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩].

(٤) إرشاد العقل السليم (٣/ ٧٩).

الدال على الجنس، وقرىء: ﴿أو عِدل﴾ بكسر العين، والفرق بينهما أن عِدل الشيء ما عادله من غير جنسه، كالصوم والإطعام، وعَدله ما عدل به في المقدار، كأن المفتوح تسمية بالمصدر، والمكسور بمعنى المفعول، وذلك إشارة إلى الطعام، و﴿صياماً﴾ تمييز للعدل، والخيار في ذلك للجاني عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله، وللحَكَمَين عند محمد رَحِمَهُ اللَّهُ)[1].

وعقب على هذا بأنّ أبا السعود (يُلمس لديه سمات العالم الموضوعي، الذي يتتبع كل وجه ويبين نتائجه، إلى أن يخلص إلى الأحكام المستنبطة، ومن يقول بها من الأئمة والفقهاء)[2].

والحقيقة أن ما نقله الأستاذ العربي شاوش عن أبي السعود هو بنصه في «الكشاف»[3]، فلا يعدو عمل أبي السعود في هذا الموضع أن يكون نقلاً عنه، وكذا ما أشار إليه من إعراب (يوم) من قوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]، فإنه متابع فيه للزمخشري[4] أيضاً، ولا يظهر في كلامه ردٌّ لقول البصريين، ولا اختيار لقول آخر، وإنما هو سرد للاحتمالات، ومنها ما لا يرتضيه البصريون[5].

وهكذا نجد أن الأستاذ العربي شاوش، مغفل جانب النقل عند إصدار أحكامه، ولذا فإن أحكام الدكتور إبراهيم رفيده أدق في منهج أبي السعود النحوي.

وأمّا القراءات القرآنية، فإني أجد الدارسين قد اختلفوا في وصف تناوله إياها، فالدكتور إبراهيم رفيده يقرر أن (أبا السعود لا يكثر من إيراد

---

(١) إرشاد العقل السليم (٣/ ٧٩).

(٢) تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية. العربي شاوش. مجلة دار الحديث الحسنية. عدد: ١٥. ١٤١٨ ـ ١٤١٩هـ. ص: ٢٢٥.

(٣) الكشاف (١/ ٦٤٤ ـ ٦٤٥).

(٤) الكشاف (١/ ٦٥٨).

(٥) إرشاد العقل السليم (٣/ ١٠٢).

القراءات، ولكنه يروي السبعية والشاذة، ويردد تلحين بعضها)[1]، وذكر بعض الأمثلة التي لحن فيها القراءات، ومنها: قوله تعالى: ﴿فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]، في قراءة الجزم، قال: (وإدغام الراء في اللام لحن)[2]، وعقب على ذلك بقوله: (وإصدار مثل هذا الحكم القاطع، من آثار التقليد والنقل دون روية، إذ هو نفسه يردد هذا النقد في مواضع أخرى...[3])[4]، ثم بيَّن رأيه في منهجه في القراءات، وأنه ليس فيه ما يلفت النظر، أو يدل على موقف مستقل، يستدعي الإطالة في بيان جوانبه[5].

ونجد الدكتور محمد الذهبي يوجز منهجه في القراءات «بأنه يعرض لها أحياناً لذكر القراءات، ولكن بقدر ما يوضح به المعنى، ولا يتوسع كما يتوسع غيره»[6].

ويحفل الأستاذ العربي شاوش بهذا الرأي، ويتخذه مدخلاً للحديث عن منهج أبي السعود في القراءات[7]، والذي يمكن تلخيصه في:

١ ـ وظَّف القراءات لخدمة اهتمامه الأساسي، إذ جعلها وسيلة لتوضيح المعاني التي تخدم السياق، معتمداً على المقارنة للتوضيح والترجيح.

٢ ـ حكَّم المقياس البلاغي في تحديد الفصاحة، في المفاضلة بين القراءات.

٣ ـ اختلط مفهوم القراءة المشهورة والشاذة عنده، فتارة يصف قراءة بالشهرة، وعند البحث تكون من الشواذ.

---

(١) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٩٢).

(٢) إرشاد العقل السليم (١/ ٢٧٣).

(٣) أحال إلى ثلاثة مواضع، وهي: (١/ ٣١٢؛ ٢/ ١٣٩؛ ٣/ ١٢٤) (مطبعة صبيح).

(٤) النحو وكتب التفسير (٢/ ٩٩٢).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٩٩٣).

(٦) التفسير والمفسرون (١/ ٢٤٩).

(٧) تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية: ٢٠٦.

٤ ـ عند إيراده للقراءة، سواءً كانت من السبع أو من غيرها، فإنه قد يعلق عليها وقد لا يعلق.

٥ ـ يستدل بالسُّنة، وبآثار الصحابة والتابعين، لقوة القراءة.

٦ ـ كما يستدل باللغة، في معناها العام، من بنية الكلمة، والشعر، والقصة، وطرق التعبير، في تقوية القراءة.

٧ ـ كما أنه يتناول الأوجه الإعرابية، ويحلِّلها، ويرجِّح ما يراه، مع التعليل، وهذا مما يظهر تضلُّعه النحوي[١].

والذي يظهر أن كفة الصواب راجحة مع الدكتور إبراهيم رفيده، إذ إن ما يأتي به أبو السعود لا يعدو أن يكون ـ في الأغلب ـ منقولاً من مصدريه، وعلى هذا فلا يمكن نسبة التحليل والتوجيه والترجيح له.

الاهتمام بالنواحي البلاغية:

قال د.الذهبي: أولع أبو السعود بالنواحي البلاغية للقرآن، واهتم بالكشف عنها، وبإظهار أسرار الإعجاز في نظمه وأسلوبه، (وبخاصة في باب الفصل والوصل، والإيجاز والإطناب، والتقديم والتأخير، والاعتراض والتذييل، كما أنه يهتم بإبداء المعاني الدقيقة، التي تحملها التراكيب القرآنية... ويكاد يكون هو أول المفسرين المبرزين في هذه الناحية)[٢].

واهتمامه بالنواحي البلاغية أمر اتفق عليه الدارسون له[٣]، أما ادِّعاء

---

(١) تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية: ٢١٦ ـ ٢٢٩.

(٢) التفسير والمفسرون (٢٤٨/١).

(٣) مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث؛ د. محمد النقراش السيد علي: ٦٠. المفسرون بين التأويل والإثبات في نصوص الصفات (٢٠٩/١)، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه؛ د.الرومي: ١٥٧. مجلة الأزهر ج٢ السنة ٥٧؛ صفر ١٤٠٥هـ. ص: ١٨٨.

الذهبي أنه أول المفسرين المبرزين في هذه الناحية، فهو مردود؛ فإن الزمخشري قد سبقه إلى هذا، كما هو ظاهر ومعلوم.

منهجه بين الرأي والرواية:

أبو السعود من المفسرين الذين اعتمدوا على الرأي في توضيح معاني كتاب الله[1]، إلا أن الأستاذ العربي شاوش كشف عن جوانب من تفسيره اعتمد فيها على الرواية في التفسير، فمن ذلك أنه استخدم تفسير القرآن بالقرآن، وذلك على مستوى المواضيع والمترادفات، وعلى مستوى الظواهر النحوية والبلاغية. وقد مثل لذلك بعدد من الأمثلة، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، قال: «نجده يوضح الليلة بما ورد في قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ۝١﴾ [القدر:١] فيرى أن الليلة المباركة هي ليلة القدر، وإن كان ذكر معها أقوالاً أخرى...»[2]. وعند الرجوع إلى «إرشاد العقل السليم» نجد أن أبا السعود لم يستشهد بآية سورة القدر، ولم يسبق لها أي ذكر في سورة «الدخان»[3]، وإنما نقل ما ذكره الزمخشري من الأقوال[4].

ومثال آخر في قوله تعالى: ﴿قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ وَيَسْتَخْلِفَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٢٩] قال: «قيل: لعلِ الإتيان بفعل الطمع، لعدم الجزم منه عليه السلام بأنهم هم المستخلفون بأعيانهم، أو أولادهم، فقد روي أن مصر إنما فتحت في زمن داود عليه السلام، ولا يساعده قوله

(١) ينظر: التفسير والمفسرون (١/ ٢٤٥)، ومناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث: ٤٩، وبحوث في أصول التفسير ومناهجه: ١٥٦. ومناهج المفسرين، أحمد الشرقاوي: ١٩٣، فقد صنفوا تفسيره تحت (التفسير بالرأي).

(٢) تفسير أبي السعود وطريقته في العمل بالرواية. مجلة دار الحديث الحسنية: ١٩٥.

(٣) إرشاد العقل السليم (٨/ ٥٨).

(٤) الكشاف (٣/ ٤٩٩).

تعالى: ﴿وَأَوْرَثْنَا ٱلْقَوْمَ ٱلَّذِينَ كَانُوا۟ يُسْتَضْعَفُونَ مَشَـٰرِقَ ٱلْأَرْضِ وَمَغَـٰرِبَهَا﴾ [الأعراف: ١٣٧]»[١].

كما مثل بأمثلة أخرى، وضح فيها أبو السعود جوانب نحوية وبلاغية في بعض الآيات، من خلال المقارنة بآيات أخرى[٢].

كما أنه وظف الأحاديث النبوية، والآثار المروية عن الصحابة في خدمة كثير من القضايا المتنوعة، التفسيرية المحضة، كالتماس معنى آية، والنحوية[٣]، كتدعيم قضية نحوية، أو توضيحها، أو للاستشهاد على قضية لغوية، ومن ذلك أنه ساق ما روي عن ابن عباس أنه قال: سمي الإنسان إنساناً لأنه عُهِد إليه فنسي[٤]، وذلك عند قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾[٥].

ويأتي إيراد الحديث عنده على أشكال متعددة، فنادراً ما يسوق الحديث بسنده ومتنه، والأغلب أن يورد الحديث بالمعنى، وغالباً ما يورده بصيغة التمريض (روِي)، أو يذكره بصيغة: (وفي الحديث)، وكثيراً ما يفوض العلم به إلى الله تعالى، ونادراً ما يشير إلى رفع الحديث...[٦].

موقفه من الإسرائيليات:

نص الدكتور محمد الذهبي على إقلاله من الإسرائيليات، وإن ذكرها، فإنه لا يذكرها على سبيل الجزم بها، بل يصدِّرها بما يُشعر بضعفها، ولا

(١) إرشاد العقل السليم (٣/ ٢٦٣).
(٢) تفسير أبي السعود وطريقته في العمل بالرواية. مجلة دار الحديث الحسنية: ١٩٥.
(٣) إرشاد العقل السليم (١/ ٥٥).
(٤) المصدر السابق (١/ ٣٩).
(٥) تفسير أبي السعود وطريقته في العمل بالرواية. مجلة دار الحديث الحسنية: ١٩٧.
(٦) تفسير أبي السعود: طريقته في العمل بالرواية ومنهجه في توظيف القراءات القرآنية: ١٩٨.

يعقب عليها بعد ذكرها، مكتفِياً بتصديرها بما يشعر بالتضعيف[1]، وفي نصه هذا حكمان: الأول: الإقلال من الإسرائيليات، والثاني: أنه لا يعقب عليها، فأما الأول فلم ينازع فيه، فيما اطلعت عليه[2]، وأما الثاني فقد تعقبه الدكتور محمد النقراش، فقد ساق قوله، ثم قال: «ومع جلالة قدر أستاذنا فإنا لا نسلم بذلك...» فنرى أن أبا السعود يذكر قصة فتنة نبي الله داود، ثم يوجه ابتلاءه بأعظم ما يكون التوجيه الذي يليق بشرف النبوة، ويقول واصفاً ما قال أهل الكتاب مما لا يليق: «فإفك مبتدع مكروه، ومكر مخترع بئس ما مكروه، تمجُّه الأسماع، وتنفر منه الطباع، ويل لمن ابتدعه وأشاعه، وتبّاً لمن اخترعه وأذاعه»[3][4].

وفصل الدكتور أحمد الشرقاوي في المسألة بما مفاده: أنه لا يذكر الإسرائيليات، وإن ذكرها حذَّر منها، ولكنه في مواطن قليلة قد يذكرها دون تعقيب، ومن ذلك ما أورده بشأن هدية بلقيس لسليمان عليه السلام[5]، وقد يقع فيها بحسن نية، كما في قصة داود مع امرأة أوريا[6][7].

أثر عصره في منهجه:

لم يكن ذلك العصر زمن ابتكار وتجديد، ولا زمن نهضة لها سمة

---

(١) التفسير والمفسرون (١/ ٢٤٩).

(٢) مناهج المفسرين د. الشرقاوي: ١٩٨. من أعلام التفسير البياني: أبو السعود العمادي: حياته، منهجه في التفسير: ١٨٨.

(٣) إرشاد العقل السليم (٧/ ٢٢٢).

(٤) مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث: ٥٥.

(٥) إرشاد العقل السليم (٦/ ٢٨٤).

(٦) المصدر السابق (٧/ ٢٢٢)، وقد ذكر في ذلك الموضع القصة بوجهين مختلفين، وجه الأول بأن ذلك كان جائزًا في شريعته، وأنكر السياق الثاني وقال عنه: إفك مبتدع مكروه.

(٧) مناهج المفسرين د. الشرقاوي: ١٩٨.

خاصة، وإنما كان إعادةً للسالف، ولذا فإن «نزعة الجمع والتلخيص والمحاكمة قد شاعت بين العلماء العثمانيين» وكان وضع تفسير جديد يجمع بين الكشاف والبيضاوي..، ويلخص المهم.. تطلعاً للكافة[1]، فحققه أبو السعود، وكان خير من يقوم به، لما كان له من مكانة عالية.

(١) التفسير ورجاله: ١٦٣.

الخاتمة

وبعد هذا العرض المختصر لطائفة من الدراسات المتناولة لمنهج أبي السعود، يظهر لي أن ثمت أسباباً لهذه الاختلافات التي أبرزتها، فمن ذلك:

١) وجهة الدراسة، وتخصصها، فالمغراوي قدم الفخر الرازي في مصادر أبي السعود؛ لأن أبا السعود كان أقرب إلى الرازي منه إلى الزمخشري، كما فعل الدكتور رفيده، إذ ذهب إلى أن أبا السعود أقرب إلى تفسير البيضاوي منهجاً وأسلوباً، وذلك ـ كما يظهر ـ من حيث تخصصُ دراسة الدكتور رفيده، وهو النحو والقراءات.

٢) ثقافة الدارس واعتقاده، وذلك هو الذي جعل الدكتور الذهبي ينسب أبا السعود إلى أهل السنة، ويجعل المغراوي يعبر عنه: بأنه «لم يشم رائحة مذهب السلف» على حد قوله.

٣) اختلاف المعيار في المقياس، فالدكتور رفيده لم يقف عند منهج أبي السعود في النحو والقراءات؛ لأنه اعتبره ناقلاً، في حين أن الأستاذ شاوش، علَّق عليه أحكاماً، وفصَّل في معاييره في الحكم على القراءة، وتغافل عن مسألة النقل.

٤) مقدار الاستقصاء في البحث ودقته، وهذا الذي جعل حكم الدكتور الذهبي يخالف في مسألة موقف أبي السعود من الإسرائيليات، نظراً لأن عمل الدكتور الذهبي موسوعي، والاستقصاء الدقيق أمر فيه عسر، بينما استطاع من جاء بعده أن يكون أكثر استقصاء، وأدق نتيجة.

هذا، وأسأل الله العلي القدير، أن يهدينا إلى الصواب في الاعتقاد والقول والعمل.. إنه سميع مجيب. وصلّى الله وسلّم وبارك على عبده ورسوله محمد.

قائمة المصادر والمراجع

❑ الكتب:

- **القرآن الكريم.**
- **إرشاد العقل السليم**؛ لأبي السعود العمادي. لا ط ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، لا ت.
- **الأعلام**؛ لخير الدين الزركلي. ط ١١ ـ بيروت: دار العلم للملايين، **١٩٩٥** م.
- **بحوث في أصول التفسير ومناهجه**؛ أ.د.فهد الرومي. ط ٦ ـ الرياض: مكتبة التوبة، مكتبة الرشد، **١٤٢٢** هـ.
- **البدر الطالع**؛ للشوكاني. لا ط ـ القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، لا ت.
- **التفسير ورجاله**؛ للفاضل بن عاشور. ط ٢ ـ تونس: دار الكتب الشرقية، **١٩٧٢** م.
- **التفسير والمفسرون**؛ د.محمد حسين الذهبي. ط ٧ ـ القاهرة: مكتبة وهبة، **١٤٢١** هـ.
- **شذرات الذهب**؛ لابن العماد الحنبلي. لا ط ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، لا ت.
- **طبقات المفسرين**؛ لأحمد بن محمد الأدنه وي. تحقيق: سليمان الخزي. ط ١ ـ المدينة المنورة: **١٤١٧** هـ.
- **العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم**؛ لعلي بن لألي بالي. لا ط. مصر: **١٣١٠** هـ (مع الشقائق النعمانية).
- **كشف الظنون**؛ لحاجي خليفة. لا ط ـ بيروت: دار الفكر، **١٤١٤** هـ.
- **الكشاف**؛ للزمخشري، لا ط ـ بيروت: دار الفكر، لا ت.
- **الكواكب السائرة**؛ لأبي المكارم الغزي. لا بيانات نشر.
- **مباحث في علوم القرآن**؛ د. صبحي الصالح. ط ٣، بيروت: دار العلم للملايين، **١٩٦٤** م.

- **المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات**؛ لمحمد المغراوي. ط ١ ـ الرياض، دار طيبة، ١٤٠٥هـ.
- **معجم المؤلفين**؛ لعمر رضا كحالة. لا ط ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي، لات .
- **مناهج المفسرين**؛ د. أحمد الشرقاوي. ط ١ ـ الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٥هـ.
- **مناهج المفسرين من العصر الأول إلى العصر الحديث**؛ د. محمد النقراش السيد علي، ط ١ ـ بريدة: مكتبة النهضة، ١٤٠٨هـ.
- **مناهج المفسرين**؛ للشيخ صالح آل الشيخ. محاضرة مفرغة في موقع: www.alsalafia.com
- **النحو وكتب التفسير**؛ د. إبراهيم رفيده. ط ٣. الجماهيرية الليبية: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٠م.

❑ الدوريات:

- **مجلة دار الحديث الحسنية**؛ عدد: ١٥. ١٤١٨ ـ ١٤١٩هـ.
- **مجلة الأزهر**؛ ج٢. السنة ٥٧. صفر ١٤٠٥هـ.

تم

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات